بزيادة 4.8 في المئة على أساس سنوي

«بيتك»: إجمالي النشاط الائتماني يسجل 37.9 مليار دينار خلال يونيو 2019

رسم بياني توضيحي

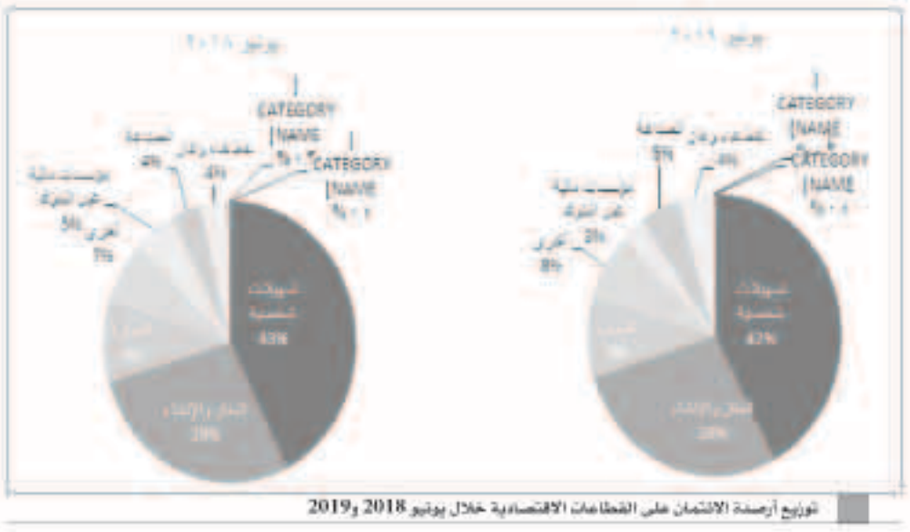

توزيع أرصدة الائتمان على القطاعات الاقتصادية خلال يونيو 2018 و2019

- الائتمان يستحوذ على86 % من ودائع القطاع المصرفي
- التسهيلات الشخصية تشكل 42.2% من الائتمان ببلوغها 16مليار دينار في يونيو2019
- حصة قطاعي العقار والإنشاء 28 % من التسهيلات الائتمانية وصولاً إلى10.6مليارات دينار
- تراجع الائتمان إلى المؤسسات المالية غير البنوك بنسبة 2.3% في يونيو 2019
- الائتمان الممنوح لقطاع التجارة 9.1% من التسهيلات الائتمانية
- قطاع النفط الخام والغاز حصل على أرصدة ائتمانية 1.6مليار دينار وفق بيانات يونيو 2019

ألقى تقرير اقتصادي متخصص لبيتك بيت التمويل الضوء على تغيرات النشاط الائتماني في السوق الكويتي، ويولي الاهتمام والتركيز على مستوى القطاعات الاقتصادية في الكويت، إذ يستعرض تطور الائتمان الممنوح لها، ويقدم تحليلا شهريا لأبرز متغيرات النشاط الائتماني.

إجمالي التسهيلات الائتمانية

سجل النمو السنوي للائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي في يونيو من العام الحالي 4.8% وفقا لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، (ويحتل نموه في يونيو 2019 المركز الثالث لنفس الشهر خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى 2019، فيما ارتفعت أرصدة الائتمان بأعلى نسبة في شهر يونيو من عام 2016 أي بنحو 8.1%)، إذ بلغ الائتمان الممنوح 37.9 مليار دينار كويتي في يونيو العام الحالي مقابل 36.1 مليار دينار كويتي في يونيو من العام الماضي.

بينما ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح بنحو 0.8% على أساس شهري مقارنة مع شهر مايو من عام 2019.

سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 747.3 مليون دينار أي بنسبة 4.9% مقارنة مع يونيو العام السابق مسجلة 16 مليار دينار (تمثل 42.2% من إجمالي الائتمان في يونيو 2019)، يليها قطاعي العقار والإنشاء بنمو قدره 673 مليون دينار ونسبته 6.8% حين بلغت 10.6 مليار دينار، يليه من حيث قيمة النمو قطاع آخر بنمو قيمته 425 مليون دينار أي بنسبة 16.8% حين بلغت نحو 3 مليار دينار (تمثل 7.8% من إجمالي الائتمان)، يليه قطاع الصناعة بنمو بلغ 42.4 مليون دينار أي 2.2% وصولا إلى 2 مليار دينار (تمثل 5.3% من إجمالي الائتمان)، وارتفع أيضا كل من قطاع التجارة وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنمو بلغت قيمته 12.6 مليون دينار و2.6 مليون دينار، على التوالي، أي بنسبة نمو قدرها 0.4% و16%، على التوالي.

وقد تراجعت على أساس سنوي التسهيلات الموجهة لقطاع النفط الخام والغاز وإلى قطاع المؤسسات المالية غير البنوك وإلى قطاع الخدمات العامة أيضا، وبلغت قيمة التراجع نحو 139.1 مليون دينار و27.1 مليون دينار و2.2 مليون دينار، على التوالي، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 8% و2.3% و1.9% على التوالي.

تطور وتوزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاعات الاقتصادية

تعد المدخرات التي تمتلكها البنوك كودائع مصرفية لديها سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة، بينما تتباين حصة كل قطاع من ذلك التمويل الممنوح إليهم، ويظهر الشكل التالي توزيع حصص الائتمان بحسب كل قطاع على حدة.

توزيع أرصدة الائتمان على القطاعات الاقتصادية الكويتية

وتشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في يونيو من العام الحالي 42.2% من إجمالي الائتمان الممنوح، وهي أعلى بنحو طفيف من إجمالي الائتمان في العام الماضي البالغ نحو 42.1% (وذلك لارتفاع إجمالي الائتمان بنحو 4.8% وارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية بنسبة مقاربة قدرها 4.9%)، في حين استقرت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معاً عند حدود 28% من إجمالي الائتمان الممنوح في يونيو 2019، مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، بالتالي ارتفعت حصة القطاعات الثلاثة بنحو طفيف عن حصتها في إجمالي الائتمان حين بلغت 70.2% في يونيو من العام الحالي مقابل 70% في نفس الشهر من عام 2018، وذلك بسبب ارتفاع حصة الائتمان الممنوح للتسهيلات الشخصية من إجمالي الائتمان كما أسلفنا سابقاً.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية ذلك التمويل الممنوح للأشخاص بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، ويمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة له إلى أربعة أنواع، النوع الأول يضم التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، تراجعت حصتها من التسهيلات الشخصية إلى 73.8% في يونيو 2019 مقارنة مع 74.3% في يونيو 2018، بينما شكل النوع الثاني من حيث الحجم في التمويل الموجه لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، وتشكل حصتها 16.1% من التسهيلات الائتمانية الشخصية أي أقل من حصتها التي شكلت 16.6% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في يونيو 2018.أما التمويل الاستهلاكي النوع الثالث فإنه يشكل 7.7% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في يونيو 2019 أعلى من حصتها التي مثلت 6.8% في يونيو 2018، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة، وقد حافظت حصة القروض الشخصية الأخرى على حصتها التي شكلت 2.3% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في يونيو 2019 مقارنة مع نفس الحصة في يونيو 2018.

سجلت التسهيلات الائتمانية المقسطة 11.8 مليار دينار مرتفعة بنسبة 4.2% عن حجمها في يونيو 2018. أما على أساس شهري فقد ارتفعت بنسبة ضئيلة بلغت 0.03% مقارنة مع شهر مايو 2019.

وقد ارتفعت التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية إلى 2.6 مليار دينار أي بنسبة نمو 2.2% على أساس سنوي في يونيو 2019، فيما ارتفعت بنسبة شهرية بلغت 4.6% عند المقارنة مع 2.5 مليار دينار في مايو من عام 2019.

القروض الشخصية الاستهلاكية يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، حيث أن مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض بلغ 1.22 مليار دينار في يونيو 2019 مرتفعة بنسبة 18.3% عن 1.0 مليار دينار في يونيو عام 2018، بينما ارتفعت بنحو 2.2% على أساس شهري مقارنة مع 1.20 مليار دينار في مايو عام 2019.

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء بنسبة 6.8% على أساس سنوي وصولاً إلى 10.6 مليار دينار في يونيو 2019، بينما ارتفعت بنحو 1.4% على أساس شهري.

وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة في يونيو 2019 نحو 3.4 مليار دينار، مسجلة ارتفاع شهري نسبته 0.4% مقارنة مع شهر مايو 2019، أما على مستوى الأداء السنوي فإن الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع ارتفع أيضا بنحو 0.4% في يونيو 2019، مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق.

«كوروم» يُزين عالم الوقت الثمين بإصدار «هيريتاج كوروم لاب 01»

ساعة هيريتاج كوروم لاب 01

قامت دار الساعات «كوروم – Corum» بكشف النقاب عن ساعات هيريتاج كوروم لاب 01 الأنيقة والتي اختارت أن تزين إصداراتها بالفولاذ الدمشقي، لا يحق لأحد أن يربط مفهومي «التراث» و «المختبر» مع بعضهما الآخر، ومع ذلك، فإن هذا التداخل هو ما يلهم كوروم لتجسيد نهج محبّر ومعاصر في صناعة الساعات. تركز تشكيلة كوروم لاب التي تم تصنيعها لأول مرة في أواخر عام 2018، على إقامة حوار بين الماضي والمستقبل، ومنذ ذلك الحين تم طرح نسختين بإصدار محدود لأول مرة. هذا العام، تكشف كوروم النقاب عن إضافتين جديدتين لعائلة Heritage Corum Lab 01، كل منهما محدودة بـ 99 قطعة. تحافظ أحدث طرازات لاب 01 على علبها المميزة برميلية الشكل مثل سابقاتها، لكن شركة كوروم اختارت إنتاج علب لهذه الساعات الجديدة من الفولاذ الدمشقي – في سابقة أولى للعلامة. يُعرف الصلب دمشق فورا بنمطه المتموج، وهو نوع سبيكة معروفة لصانعي السكاكين والسيوف، يعود تاريخ الفولاذ الدمشقي القديم إلى أوائل القرن الرابع الميلادي، حيث كانت مدينة دمشق القديمة تشتهر حينئذ بصانعي الأسلحة والبراعة في تصنيع المعادن. استخدم الأسلحة المصنوعة من هذه السبائك التاريخية أشهر المحاربين في الماضي، بما في ذلك الصليبيون. يُعرف الفولاذ الدمشقي بصلابته العالية ومقاومته للتهشم. النصول المصنوعة من هذه المادة تكون أكثر حدة، أقوى وأكثر مرونة من غيرها. في العصور القديمة، يقال إن الشخص كان بإمكانه التقطيع حتى خصلة الشعر بسيف الفولاذ الدمشقي في الجو، ولا يزال حادًا للغاية خلال المعارك القليلة القادمة. ومع ذلك، كان الفن القديم لإنتاج هذه السبيكة الأسطورية سر يصونه صانعوه عن كثب، وقد اكتنفه الغموض على مر السنين. ويقال أنه حتى الآن، لم ينجح أحد فعليًا في كشف الدراية الحقيقية للفولاذ الدمشقي القديم. ومع ذلك، مكنت التطورات التكنولوجية علماء المعادن من إعادة إنتاج الفولاذ الدمشقي المعاصر والذي يتميز بخصائص تشبه إلى حد بعيد خصائص أسلافه. يُعد استخدام الفولاذ الدمشقي إشارة إلى التاريخ، بينما يتضمن التصميم المستقبلي لـ «لاب 01» النهج التجريبي والعصري لصناعة الساعات الذي تمثله كوروم.

تعمل ساعات Heritage Corum Lab 01 Damascus بعيار CO 410 وهو عبارة عن حركة هيكلية منحنية برميلية الشكل، مصممة خصيصًا بحجم يناسب العلبة. الميناء محاط بتفاصيل زرقاء أو خضراء؛ وعلى كلا جانبي العلبة، توجد إدخالات مطاط بنفس اللون. ثم تشطيب دوار كوروم الرئيسي المصغر الذي يمكن رؤيته تحت بلور الزفير بتأثير حلزوني معاصر، وهو بحد ذاته مذهل بصريًا عندما يبدأ الدوران.

يتميز علبة الفولاذ الدمشقي بمعالجة DLC سوداء، فيما تشطب الحركة بزخرفة Cotes de Genève ويمكنها الاحتفاظ باحتياطي الطاقة لمدة 50 ساعة. ثم ملء عقربي الساعات والدقائق بمادة سوبرلوميتوفا بنفس لون إدخالات المطاط لتعزيز وضوحها على الخلفية داكنة اللون. حقيقة عجز المرء عن التنبؤ بكيفية ظهور الأنماط المتموجة على الفولاذ الدمشقي خلال عملية الصياغة تعني أيضا أن كل علبة ساعة سيكون لها نمط فريد لا مثيل له.

بعد تسجيل عوائد بـ28.5 مليار دولار في الأشهر الثلاثة من أبريل وحتى يونيو الماضي

صندوق الثروة السيادي النرويجي يتغلب على اضطرابات الربع الثاني من 2019

لم تمنع تقلبات أسواق الأسهم والسندات أكبر صندوق سيادي للثروة في العالم من تحقيق أرباح، لينجح بذلك في التغلب على اضطرابات الربع الثاني من عام 2019.

وتمكن صندوق الثروة السيادي النرويجي من تسجيل عوائد 3 بالمائة ما يعادل أرباح بقيمة 256 مليار كرونة (28.5 مليار دولار) في الثلاثة أشهر من أبريل وحتى يونيو الماضي.

وكان صندوق النرويج سجل عوائد بنحو 9.1 بالمائة أو ما يعادل أرباح 738 مليار كرونة نرويجية خلال أول ثلاثة أشهر من العام الجاري.

وحقق الصندوق الذي يتخذ من أوسلو مقراً له، عوائد ملحوظة في قطاعات الاستثمار المختلفة، لتبلغ 3 بالمائة على استثمارات الأسهم و3.1 بالمائة في قطاع الدخل الثابت أو السندات، و0.8 بالمائة على استثمارات العقارات غير المدرجة في البورصة.

وبنهاية الربع الثاني من عام 2019، فإن القيمة السوقية لصندوق الثروة السيادي في النرويج بلغت 9.162 تريليون كرونة (1.1 تريليون دولار تقريباً) بعد أن كانت قيمته السوقية 8.337 تريليون كرونة بنهاية يونيو 2018.

وتستحوذ الأسهم على الحصة الأكبر من استثمارات الصندوق بواقع 69.3 بالمائة في حين أن استثمارات الدخل الثابت تشغل 28 بالمائة أما قطاع العقارات غير المدرجة فكانت الحيازة تقف عند 2.7 بالمائة.

الأسهم تكافح الاضطرابات

نجحت استثمارات الأسهم في تسجيل عوائد بنحو 3 بالمائة خلال الربع الثاني من 2019 على الرغم من الاضطرابات القوية التي تعرضت لها الأسواق على الصعيد العالمي.

وحقق الصندوق السيادي الأكبر حول العالم عوائد إيجابية في استثمارات الأسهم في ظل أداء فصلي متقلب، على حد تعبير التقرير الصادر عن الصندوق النرويجي.

وتأثرت أسواق الأسهم بالتطورات في المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين إضافة إلى الانخفاض في المؤشرات الصناعية والتي تسببت في عوائد أقل بالأسواق الناشئة.

لكن أسواق الأسهم العالمية ارتفعت بحلول نهاية الربع الثاني مدفوعة جزئيا باحتمالات مزيد من السياسة النقدية التوسعية في الأسواق المتقدمة.

وبالنظر إلى الوضع في الأسواق، فإن سوق الأسهم في أمريكا الشمالية شهدت عوائد بنحو 3.6 بالمائة في الربع الثاني، والتي تستحوذ على 41.8 بالمائة من إجمالي استثمارات محفظة الأسهم في الصندوق.

أما الولايات المتحدة والتي تشكل أكبر سوق فردي يستثمر فيها الصندوق، فتشكل 39.6 بالمائة من استثمارات محفظة الأسهم، لتسجل عوائد 3.6 بالمائة أو ما يوازي 4.1 بالمائة بالعملة المحلية للنرويج.

وفي أسواق الأسهم الأوروبية والتي تمثل 33.4 بالمائة من محفظة الأسهم، سجلت عوائد بنسبة 4.1 بالمائة.

وأدارت المملكة المتحدة والتي تمثل أكبر سوق أوروبي للصندوق بحصة 8.7 بالمائة من محفظته الاستثمارية، عوائد 0.9 بالمائة أو ما يعادل 3.8 بالمائة بالعملة المحلية.

في حين أن الأسواق اليابانية والتي تشغل 8.3 بالمائة من إجمالي استثمارات محفظة الأسهم، فلم تحقق أية عوائد عند الحساب بالدولار الأمريكي بينما سجلت هبوطا بنحو 2.2 بالمائة عند الحساب بالعملة المحلية.

كما أن أسواق الأسهم في آسيا وأوقيانوسيا والتي تمثل 21.9 بالمائة من استثمارات الأسهم، شهدت خسائر بنحو 0.1 بالمائة.

وكان الوضع بالسالب كذلك داخل سوق الأسهم الصينية، والتي تبلغ 3.8 بالمائة من محفظة الأسهم، حيث سجلت خسارة 4 بالمائة.

بينما حققت الأسواق الناشئة عوائد بقيمة 0.6 بالمائة، حيث شكلت تلك الأسواق 11.1 بالمائة من المحفظة.

وبالنسبة لأداء القطاعات، فإن أسهم شركات الصناعة كان الأفضل أداءً بالربع المنتهي في يونيو الماضي بعوائد 4.5 بالمائة وهو ما يرجع إلى نتائج الأعمال القوية للشركات بالقطاع.

وجاء بعد ذلك قطاع السلع الاستهلاكية بعوائد 4.4 بالمائة على خلفية الطلب الإضافي السريع لبضائع المستهلكين كما أن الطلب القوي غير المتوقع للسلع الفاخرة في الصين دعم أداء القطاع.

وبصفة عامة، فإن كافة القطاعات سجلت عوائد إيجابية خلال الفترة المقارنة ما عدا قطاع النفط والغاز الذي سجل خسائر بنحو 1 بالمائة متأثر بأسعار النفط الآخذة في الهبوط والتقلبات السعرية على خلفية عدم اليقين حيال الطلب على الخام.

عوائد استثمارات الأسهم بالقطاعات في الربع الثاني

وفيما يتعلق بأداء الشركات، فإن شركة التكنولوجيا مايكروسوفت كانت الأعلى حيازة لدى الصندوق خلال الربع الثاني من العام الجاري بقيمة 85.37 مليار كرونة، كما كان السهم أكبر المساهمين بالعوائد الإيجابية للصندوق.

وجاء بعد ذلك شركة آبل ثم أمازون يليهما شركة السلع الاستهلاكية السويسرية «نستله» في المركز الرابع بينما كان المركز الخامس من نصيب شركة ألفابت.

أما شركتا «فيسبوك» وبيركشاير هاثواي فشغلتا المركزين الأخيرين، بحيازة 42.53 و37.17 مليار كرونة.

جدير بالذكر أن الصندوق شارك في 68 عملية طرح عام أولي للشركات خلال الربع الثاني، وكانت المساهمة الأكبر لصالح عملية اكتتاب شركة أوبر تكنولوجيز.

عوائد استثمارات الأسهم بالشركات في الربع الثاني

ساهمت استثمارات قطاع العقارات غير المدرجة في البورصة والتي تشكل 72.3 بالمائة من محفظة العقارات الاستثمارية، بعوائد 0.8 بالمائة.

في حين أن العقارات المدرجة والتي تمثل 27.7 بالمائة من محفظة العقارات الاستثمارية التابعة للصندوق النرويجي، سجلت خسائر بنحو 6.1 بالمائة.

وبلغت استثمارات الصندوق في قطاع العقارات غير المدرجة 246.88 مليار كرونة بنهاية 30 يونيو/حزيران الماضي في حين أن استثمارات العقارات المدرجة كانت تقف عند 94.57 مليار كرونة، ويعني ذلك أن إجمالي استثمارات الصندوق في قطاع العقارات المدرجة وغير المدرجة بلغت 341.45 مليار كرونة في الفترة من أبريل وحتى نهاية يونيو من العام الحالي.

قيمة استثمارات العقارات في الربع الثاني

وفي شهر أبريل الماضي، أعلن الصندوق عن شراء 7 عقارات لوجستية في الولايات المتحدة وإسبانيا وهولندا وذلك شراكة مع شركة التطوير العقاري «برولجس».

ودفع الصندوق 55.6 مليون دولار أو ما يوازي 481 مليون كرونة نرويجية في مقابل الاستحواذ على حصة 45 بالمائة في العقار الأمريكي و69.1 مليون يورو أو ما يوازي 669 مليون كرونة في مقابل حصة 50 بالمائة في 6 مباني في إسبانيا وهولندا.

لكنه في شهر يونيو الماضي، أعلن بيع مكتب «دي ويل» في فرانكفورت والذي تم شراؤه في الأصل بالشراكة مع شركة «أكسا» الفرنسية في عام 2013.

ومن المقرر أن يحصل الصندوق النرويجي على 310 ملايين يورو أو حوالي 3 مليارات كرونة مقابل حصته البالغة 50 بالمائة.

استثمارات الدخل الثابت

أدارت السندات عوائد بقيمة 3.1 بالمائة لأكبر صندوق ثروة سيادي حول العالم خلال الربع الثاني مع حقيقة أنها تمثل 28 بالمائة من حيازة الصندوق.

ويأتي أداء السندات وسط تسعير إتباع سياسات تيسيرية واسعة النطاق من قبل البنوك المركزية حول العالم، مع توقع قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض معدل الفائدة في العامين الحالي والمقبل.

حيازة الصندق للسندات في الربع الثاني بالقطاعات

واحتلت السندات الحكومية الحصة الأكبر في محفظة الصندوق الاستثمارية بسوق الدخل الثابت لتشكل 53.4 بالمائة مع تحقيق عوائد 3.1 بالمائة.

وكانت حيازة الصندوق الأكبر للسندات الحكومية من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا على الترتيب.

حيازة الصندق للسندات في الربع الثاني

وتعد سندات الخزانة الأمريكية هي أكبر أصول ذات عائد ثابت يستحوذ عليها الصندوق، حيث شكلت 21.6 بالمائة من المحفظة الخاصة بالديون.

وبلغت عوائد السندات الحكومية المقومة باليورو 4.6 بالمائة أو 3.7 بالمائة بالعملة المحلية، حيث تشغل 10.8 بالمائة من محفظة استثمارات الدخل الثابت.

وحققت سندات الشركات عوائد بقيمة 3.4 بالمائة مع العلم أن حصتها تبلغ 23.6 بالمائة من محفظة استثمارات الدخل الثابت.

صندوق الثروة السيادي النرويجي يحافظ على هيمنته